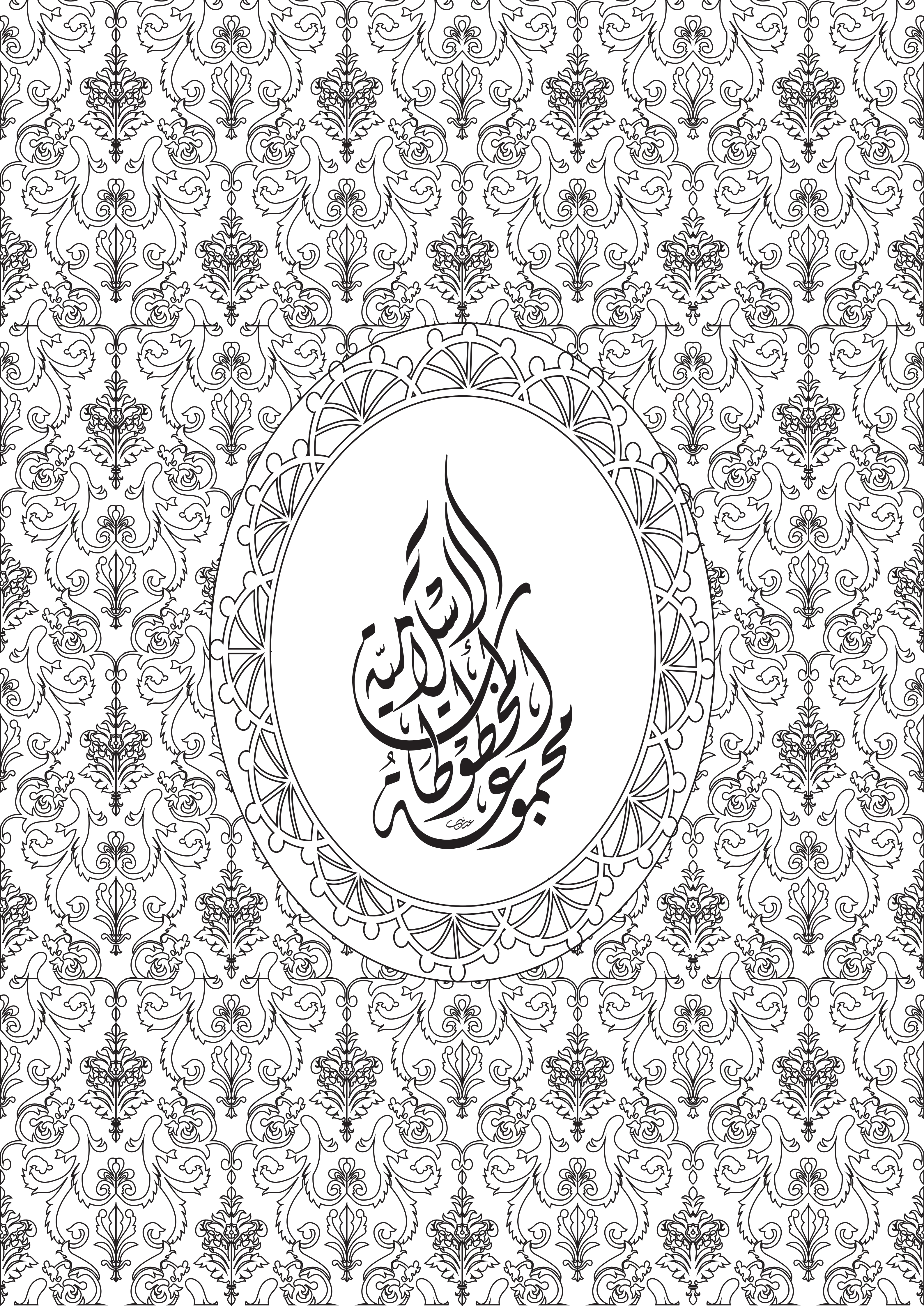

نظرات
في طرائق بعض المشتغلين
بتحقيق المخطوطات
عمر ماجد السنوي

النَّشْرَةُ الشَّهْرِيَّةُ



السنة الثالثة – العددان: الثالث والعشرون والرابع والعشرون، رمضان وشوال ١٤٤٠هـ


مجموعة المخطوطات الإسلامية





الإشراف

عادل بن عبد الرحيم العوضي

التحرير والتنسيق

عبد الله بن سالم باوزير — عمر ماجد السنوي

نواف بن محمد الموصلي — حاتم بن محمد فتح الله

ضياء الدين جعرير — أحمد بن محمد الجنيدي

شارك في إخراج هذا العدد

د. منيب ربيع الليثي — طيبي بن بوعزة وشنان

حكيم محمد القرباص — محمد بن صابر شيخموس



نشرة شهرية تصدر عن

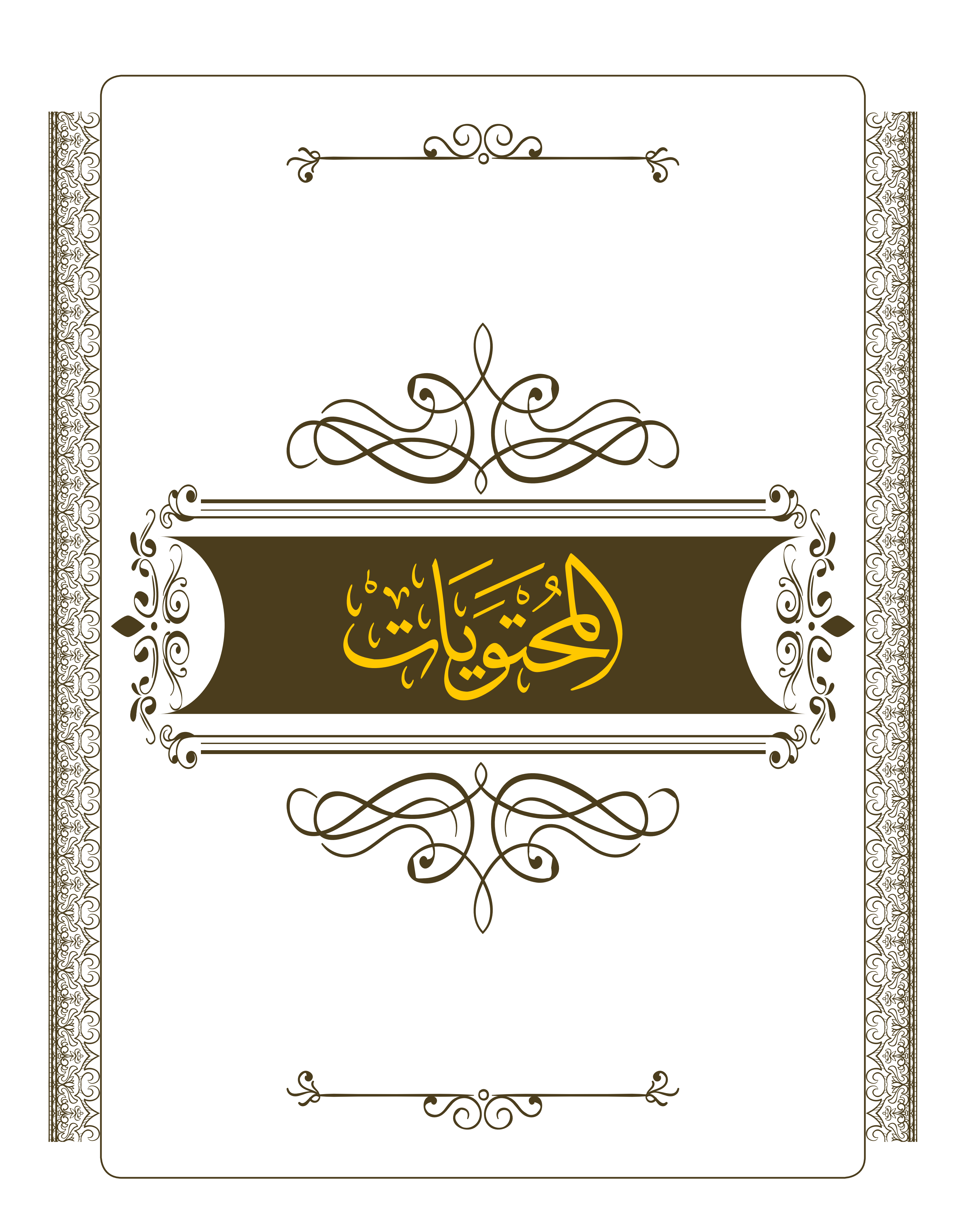
مجموعة المخطوطات الإسلامية

تنبيه:

النشرة لا تخضع لقواعد المجلات
و المقالات التي تذكر فيها
إنما تعبر عن آراء أصحابها

Facebook.com/almakhtutat
Twitter.com/almaktutat
Telegram.me/almaktutat
للمراسلة عبر البريد الإلكتروني:
almaktutat@gmail.com


بسم الله الرحمن الرحيم


المحتويات



نظرات
في طرائق بعض المشتغلين بتحقيق المخطوطات

عُمَر مَاجِد السِّنَوِيّ

تقدمة:

إنّ الاشتغال بفنّ تحقيق النصوص والعناية بالمخطوطات، هو اشتغالٌ بأمرٍ مرهِقٍ غايةً، فهو حقلٌ علميٌّ صعبٌ شاقٌّ، ولذلك لا نجد مَن يَسلك سبيلَه على الوجه الحقّ إلّا شخص محبّ للتراث، ومخلِص لأمجاد الأجداد.

ولكن هذا الفن شأنه شأن غيره، قد سلك فيه بعض الأدعياء والمتسلقين من جهة، وسلكه من جهة أخرى بعض أهل الأطماع وإن كانوا فيه من العارفين، إلا أنَّ غرضَهم صرَفهم عن المنهج القويم في التحقيق، ولا سيما في مُكمِّلاته، حيث يجدون فيها فرصتهم؛ فَالواقع يشهد أنَّ كثيرًا من المحقِّقين والناشرين همّهم التجارة والربح، وبعضهم متعالِم متكثِّر، وبعضهم جاهل بهذا الفن يُسيءُ مِن حيث يُريد أنْ يُحسِن؛ فصار الكثير مما يُنشر في سوق الكتب هو مما يُنفخ دون طائل.

وفي هذه المقالة أنبِّهُ إلى بعضِ طرائق المشتغلين بالتحقيق، وبخاصة في مجال (مُكمِّلات التحقيق)، الَّتي تشمل: مقدِّمات دراسة الكتاب ومؤلِّفه، وحواشي النص التكميلية، والفهارس الفنية. وهي حقول خصبة لنفخ الكتب، وهو الأمر الَّذي تُعنى بمُعالجته هذه المقالة.

أولًا: مقدمات تحقيق النصوص:

إنّ المحقِّق إذا أطال المقدِّمات فإنما يكون ذلك لغرض خدمة النصّ وتقريبه إلى القرّاءِ والباحثين، ويَكثر ذلك في البحوث والرسائل والأطاريح الأكاديمية؛ فيعمل المحقِّق على وضْع دراسة بين يَدي النص، وهذه الدراسة باتت من ضروريات فن

التحقيق، لأن فيها الكشف عن أهمية الكتاب، وذِكْر نُسَخه المخطوطة، وتوثيق نِسبته إلى مؤلِّفه، وتحقيق عُنوانه، كما أنها تثقّف القارئ بسيرة المؤلِّف وحالِه وطبيعةِ أسلوبِه، وتُبيِّن مَوارده ومَصادره، كما تفيد غالبًا نقدَ الكتاب ودراسَةَ موضوعِه وذِكْر ما سَبقه مِن كتبٍ مُشابِهة ودراساتٍ أُجريتْ حولَه... ونحو ذلك.

ومع هذا يجب على المحقِّق أن يَحذر من المَزالق الَّتي تؤدّي إلى مخالفة منهج التحقيق في تقديمه للكتاب؛ فمِن هذه المَزالق ما يأتي:

١. عندما يكون مؤلِّف الأصل من الأعلام المشهورة سيرتهم، يقوم المحقِّق بسرد تفاصيل ترجمته وتاريخ حياته، وحالات عصره اجتماعيًا وسياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا! وهذا من المزالق الممجوجة؛ فالواجب في مثل هذا المثال أن يأتي المحقق بتذكرةٍ بالمؤلف، لا بترجمته وسيرة حياته وحالات عصره، ويجوز له أن يفصّل في ذِكر مؤلفاته إن كان يبغي من ذلك تحقيق القول فيما كان منها محل جدل، وكذلك القول إن كان هناك نزاع في تواريخ مولده أو وفاته أو في ضبط اسمه، إن شاءَ ذلك، وإلّا اكتفى بما يراه راجحًا مع ذِكر مصادر الترجمة والإشارة إلى مَن فصّل في دراسة حياة المؤلف.

٢. يَغلب على الطلبة الباحثين الَّذين اختاروا أن تكون أبحاثهم في تحقيق النصوص ودراستها، أنهم يفصِّلون في دراسة المؤلِّف بذِكر أحوال عصره، وهذا إن لم يكن منضبطًا بالحاجة إليه في خدمة دراسةِ موضوعِ الكتاب، وتحقيق القول في بعض مسائله؛ فإنه سيكون مزلقًا من مزالق التحقيق، حتى وإن كان المؤلِّف من غير المشهورين، لأن غرض الدراسة التعريف بالمؤلِّف كمدخلٍ إلى كتابه، وليس الغرض منها المؤلِّف نفسه؛ فدراسة تفاصيل حياةِ علَمٍ من الأعلام، حقها أن تكون دراسة مستقلة لا علاقة لها بتحقيق النصوص، أو ربما يجعلها بعضهم عملًا أدبيًّا يندرج ضمن فن السيرة الغَيرية.

٣. يقوم بعض المحققين في مقدماتهم بعرض الكتاب المحقَّق، عرضًا يخلو من التحليل والنقد والإيضاح والمقارنة، فيكون عمله أشبه بفهرسِ موضوعاتٍ منثورٍ، أو ملخَّصٍ يَسرد موضوعاتِ الكِتاب ورؤوسَ مسائله، فيكون عمله نوعًا من التكرار والاجترار لا حاجة إليه؛ فإذا لم يكن المحقق قادرًا على العرض والنقد، فلا يتعنَّ،

ولْيكتفِ بما هو عليه قادر.

٤. يُكثِر بعض المحققين من ذِكر أسانيدهم وطرُقهم إلى الكتاب ومؤلِّفه، ولو اكتفوا بإسنادٍ واحدٍ لكان مقبولًا، وربما لو أشاروا إلى أسانيدهم بذِكْر مَن يروُون عنه دون سردٍ لها لَكان أفضَل وأمثَل.

٥. يُضمِّن بعض المحققين في مقدماتهم رسالةً أو فصلًا كتبها/ كتبه مؤلِّفٌ آخَر في الردّ على الكتاب الَّذي هو بصدد تحقيقه، أو يقوم المحقق نفسُه بالردّ على المؤلِّف ومناقشته في مبحثٍ طويل؛ وهذا الصنيع ليس هذا موضعه، فالأحرى به أن يكون في كتابٍ مستقلٍّ أو رسالةٍ مفردة، ويُشار إليها في المقدمة عند الكلام عن المآخذ على الكِتاب.

٦. يشابه المزلق السابق ما يقوم به البعض من إلحاق دراسةٍ في موضوعٍ معيَّن من مواضيع الكتاب أو ما يتَّصل به، قد يصل حجم هذه الدراسة إلى نحو حجم النصّ المحقَّق أو يزيد، ومِثل هذا الصنيع ينبغي أن يكون في كتابٍ مستقلّ، أو أن يُجعَل عنوان الكتاب على نحو: (دراسة في مسألة كذا) ثُم يُكتب تحته: (يتضمن تحقيق رسالة العالم الفلاني)؛ فهذا أصدق في الإخبار، وبذلك يكون مقتني الكتاب على بيِّنة مِن أمْره.

ثانيًا: حواشي تحقيق النصوص:

أما التعليق على النَّص المحقَّق، ووضْع الحواشي عليه؛ فهو من أهم أعمال مكملات التحقيق، الَّتي تخدم النصَّ والقارئ، وترفَع من شأن قيمة الكتاب، بحيث لو بُعث مؤلِّفُه لسُرَّ بعمل المحقِّق وشكرَه أجزل الشكر.

ولكن على الرغم من أهمية هذا العمل إلا أنّه تعرَّضَ للعبث، ولا سيما عند أغلب طلبة الدراسات العليا، الَّذين صار التحقيق على أيديهم عملًا ميكانيكيًا، ليس فيه ذوق وفن، ويفتقر إلى ذكاء المحقق الَّذي يكتفي بما تمسّ إليه الحاجة.

وفي النقاط التالية ذِكْر بعض التنبيهات الَّتي تُعِين المحقِّق على اجتناب نفخ الحواشي، وإطالة التعليقات:

١. تراجم الأعلام، تكون مقتضبة جدًّا، مع توثيقها من مصدَر أو اثنين حسب ما

تقتضيه الترجمة؛ فتشمل التعريف باسمه، وصفته أو تخصصه، وسنة وفاته. وأن تقتصر على تراجم غير المشهورين فحسب، وهو أمر نسبيّ، يُقدَّر بحسب الفنّ الَّذي يندرج تحته الكتاب المحقَّق.

٢. التعريف بالأماكن والبلدان، يُقال فيها ما قيل في النقطة السابقة، اقتضابًا وتوثيقًا.

٣. شرح الغريب، وتعريف المصطلحات، يقال فيهما ما قيل في النقطة الأولى، من حيث الاقتضاب، والاكتفاء في التوثيق بمصدر أو اثنين إن احتيج إلى ذلك.

٤. يكون تخريج الآيات القرآنية في المتن بين معكوفين مصغَّرَين؛ فبهذا يوفر المحقق مساحة في الصفحة، ويخفف من الحواشي، ولا يشوّش نظَر القارئ.

٥. تخريج الأحاديث النبوية يُكتفى فيه بأهم المصادر الَّتي أسندتْها، ويُشار إلى الحُكم على الحديث صحةً أو ضعفًا. أما إن كان في الصحيحين أو أحدهما؛ فيُكتفى بذلك دون ذِكر المصادر الأخرى، ولا حاجة للكلام عن حُكم الحديث إلَّا إذا كان من الأحاديث القلائل الَّتي تكلَّم عليها نُقَّاد الحديث.

٦. تخريج الأبيات الشعرية والأقوال ونحوها يكون باقتضاب، مع العناية بذكر فروق الألفاظ إن تطلَّب الأمر وكانَ له أثَر في المعنى، كما يُعتنى أيضًا ببيان صحة نِسبتها إلى أصحابها.

٧. فروقات النُّسَخ، لا يُثبَت منها إلّا ما له اتصال بضبط النَّص، وما يؤدِّيه من معنى، لا سيما ما كان مظنة التصحيف، أو السقط، أو التقديم والتأخير. أما ما كان من باب اختلاف الرسم الإملائي أو الإعجام والإهمال، أو اختلاف صيغة أدعية الترحّم والترضّي والصلاة والتسليم والتنزيه، أو اختلاف صيغة العبارة من المخاطَب إلى الغائب، مما لا أثر له في المعنى ويَكثر وروده؛ فهذا يُنبَّه إليه بتنبيهٍ عام في المقدمة، بما يُغني عن إثقال النص بكثرة الحواشي الَّتي لا طائل منها.

٨. عدم استعراض المسائل والوجوه المخالِفة لما يَذكره المؤلِّف، إلّا أنّ هناك مَواطن مُهمة يَحسن بالمحقِّق الإشارة إلى مَراجِعها، فيُحيل القارئَ إليها للتزوُّد منها. ومثل ذلك

يقال فيما يَرى المحقِّق أنّ المؤلِّف جانَبَ الصوابَ فيه عِلميًا، فلا يَجعل من الحواشي ساحةَ ردود ونقد، ولكن الطريقة المثلى أن يشير إلى ذلك في المقدمة عند الكلام عن المآخذ الَّتي أُخذت على المصنِّف، إشارةً لا تفصيلًا، أو إن شاءَ أشارَ إلى ذلك في الحاشية بالإحالة إلى المَراجِع الَّتي فيها بيان الصواب في تلك المسائل.

٩. اجتناب نقد الطبعات السابقة في حواشي التحقيق، وإنما يُفرَد لها فصلٌ في المقدمة فيه بيان نماذج مختصرة وواضحة، للدلالة على قصورها وغلطها، وذلك من أجل بيان سبب إعادة التحقيق والنشر.

ثالثًا: فهارس تحقيق النصوص:

وأما ما يتعلَّق بتضخيم الفهارس؛ فالحقيقة أن للفهارس الفنية أهمية لا يمكن الاستخفاف بها، وهي إحدى أهم مكملات التحقيق، ولأهميتها نجد بعض العلماء والباحثين يعملون على فهرسة الكتب غير المفهرسة، وإخراج هذه الفهرسة في طبعات مستقلة ليتمكَّن القرَّاء من اقتنائها وإلحاقها بالكتاب الأصل، لتسهيل الإفادة منه، وهذه الفهارس ليست لخدمة فئة من القرَّاء دون فئة، فلذلك كانت تتسم بالشمول والتنوُّع، وكلُّ نوعٍ منها يخدم غرضًا لدى شريحة من القرَّاء والدارسين.

وقد يكون موضوع الكتاب أو محتواه ذا طبيعة تجعل الفهارس كثيرة أو طويلة. ومع ذلك، فإن على المحقق أن يكون واعيًا حكيمًا يُحسن التصرُّف، فلا يُثبِت من الفهارس إلى ما يُحتاج إليه، ويَخدم القرَّاء والباحثين.

خاتمة:

ومما يُنبَّه إليه في ختام هذه المقالة: أن يحرص المحقق والناشر على استخدام الخطوط المناسبة لطباعة الكتب، وبالحجم الَّذي لا يؤدي إلى نفخ الكتب، سواء خط الحاشية أو المتن، أو حجم الهوامش الفوقية والسفلية والجانبية؛ فيلتزم الناشر والمحقق بالمعايير المتعارف عليها في مثل ذلك.

كانت هذه أبرز النظرات والتنبيهات الَّتي حضرتْني حول مزالق مكمّلات التحقيق،

المؤدية إلى نفخ الكتب، والخروج عن المنهج الأمثل في التحقيق.

وهي نظرات وتنبيهات تَمسُّ قضيةً مهمةً ما زالت الأوساط العلمية تشكو من الخلل الحاصل فيها.

ويَحسن التنبيه أخيرًا إلى أنه ليس كل مقدِّمات التحقيق الكبيرة أو الحواشي الكثيرة أو الفهارس المطوَّلة، هي من قَبيل النفخ المَذموم، إذْ ليس هناك قياساتٌ مُحدَّدة، وإنما يُحكَم على كلِّ عمَل بحسب ما يتطلّبه.

واللهُ الموفِّق للصَّواب

